الدور الإقليمي الهندي فرص النمو وتحديات الاستقرار

"India's Regional Role Growth Opportunities and Stability Challenges"

م.م. محمود جمال فتحي الشيخلي

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

Mahmoud.gamal@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٥/٥

الملخص:

تُعد الهند إحدى القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في جنوب قارة آسيا، وتستمد هذه المكانة من مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدور إقليمي متميز. ويُعد العامل الديمغرافي، إلى جانب المقومات الاقتصادية والتكنولوجية، من أبرز العناصر التي منحت الهند موقعاً مرموقاً على الساحة الإقليمية ورغم هذا الدور المتنامي، تواجه الهند جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تُضعف من قدرتها على تأدية دورها الإقليمي بفاعلية. فعلى الصعيد الداخلي، تعاني البلاد من مشكلات مزمنة مثل الفقر، والتخلف، والأمية، والفساد. أما على الصعيد الخارجي، فتتمثل أبرز التحديات في الصراعات الحدودية مع الدول المجاورة، بالإضافة إلى الصعود الصيني الذي يُعد تهديداً استراتيجياً حقيقياً لطموحات الهند الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الدور الإقليمي الهندي، النمو، تحديات الاستقرار.

Abstract:

India is one of the active and influential regional powers in South Asia, deriving this status from a range of components that qualify it to play a distinguished regional role The demographic factor, along with economic and technological capabilities, is among the most prominent elements that have granted India a prestigious position on the regional stage Despite this growing role, India faces a number of internal and external challenges that weaken its ability to effectively fulfill its regional role On the domestic front, the country suffers from chronic problems such as poverty, underdevelopment, illiteracy, and corruption. Externally, the most significant challenges lie in border disputes with neighboring countries, in addition to the rise of China, which represents a real strategic threat to India's regional ambitions.

Keywords: Indian regional role, growth, stability challenges.

المقدمة

ان النظام الدولي ليس في حالة ثابتة وانما في حالة ديناميكية متغيرة تحكمه الكثير من التفاعلات بين الوحدات الدولية و يغلب علية طابع التداول بين القوى المختلفة، اذ نرى ان القوى الصاعدة في النظام الدولي او في طور الصعود تمتلك مجموعة من مقومات القوة التي تترجمها في الساحة الدولية والإقليمية من اجل لعب دور إقليمي، وتعد الهند واحدة من ابرز القوى الإقليمية الصاعدة في قارة اسيا لامتلاكها مزيج فريد من مقومات القوة التي تؤهلها للعب دور محوري واساسي في قارة اسيا ولاسيما بعد ان اجرت مجموعة التحولات الجذرية في نظامها الداخلي من اجل مواكبة التغييرات والتطورات الدولية وان هذه التغييرات مدعومة بعوامل متعددة ديمغرافية حيث امتلاكها لقاعدة سكانية ضخم تبلغ ١،٢٨٥ مليار نسمة بنسبة ١٧% من سكان العالم في سنة ٢٠٢٤ وتعد سابع اكبر دول العالم من حيث المساحة البالغة ٣،١٦٥،٥٩٦ كم٢ وسميت بشبه القارة الهندية لمساحتها الواسعة واطلالتها على المحيط الهندي الذي يسمح لها في السيطرة على طريق التجارة البحرية والطاقة وتبنيها برنامج اصلاح اقتصادي شامل والالتحاق بالاقتصاد الرسمالي، الى جانب ذلك امتلاكها القوة التكنولوجية وفي مجالات مختلفة وامتلاكها لنظام سياسي راغب في التحديث والتطوير، وعلى الرغم من ذلك هنالك مجموعة التحديات التي تحد من استقرارها ونموها الإقليمي وعلى الصعيد الداخلي فيمثل الفقر والتخلف والصراعات داخلية والحركات انفصالية والمشاكل الاقتصادية وعلى الصعيد الخارجي فتمثل النزاعات الحدودية مع دول الجوار وطبيعة المنطقة المتضاربة والصعود الصيني كل ذلك واكثر يهدد مكانه الهند الإقليمية.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من دراسة دولة مرشحة للعب دور محوري في قارة اسيا ومحاولة فهم كيفية صعود الدول واختفائها من الساحة الدولية من خلال دراسة النموذج الهندي لكونها تقع وسط بين الهيمنة الإقليمية المطلقة والهيمنة الإقليمية المحدودة.

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة في معرفة مكمنات القوة الهندية واهم التحديات التي تعانيها لكونها من الدول الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في جنوب اسيا وبيان طبيعة علاقاتها في الساحة الإقليمية.

إشكالية البحث: تمارس الهند دور إقليمي ومحوري في منطقة جنوب اسيا لما تمتلكه من مقومات القوة الا ان دورها محدود ومقيد ومن ذلك تبرز لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١. ماهي مقومات القوة الهندية التي تؤهلها للعب دور إقليمي محوري في جنوب اسيا؟

٢. ما هي التحديات التي تواجهها الهند من لعب دور إقليمي؟

٣. ماهي طبيعة علاقاتها الإقليمية؟

فرضية البحث: اتساقاً مع إشكالية البحث فان البحث ينطلق من فرضية مفادها " ان نمو قدراتها الاقتصادية والعسكرية تسهم في نمو دورها الإقليمي ولكن التحديات البنيوية والجيوسياسية تحد من استدامت دورها الإقليمي.

منهجية البحث: انسجاماً مع إشكالية الدراسة وفرضيتها والمتطلبات العلمية يستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف وتحليل الدور الهندي في منطقة جنوب اسيا.

هيكلية البحث: استناداً الى متطلبات البحث العلمي وطبيعة الدراسة ينقسم البحث الى ثلاثة محاور

المحور الأول: مقومات القوة الهندية

المحور الثاني: تحديات الدور الإقليمي الهندي

المحور الثالث: الدور الإقليمي الهندي

كلمات مفتاحية: الهند، مقومات، تحديات، الصين، باكستان.

المحور الأول: مقومات القوة الهندية

تمتلك الهند مزيج من مقومات القوة التي تؤهلها للعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في قارة اسيا ومن أهمها:

١. **المقوم الجغرافي والاستراتيجي:** تتمتع الهند بموقع استراتيجي يمنحها أفضلية في محيطها الإقليمي، وما يعزز من قدرتها في لعب دور فاعل في جنوب آسيا والمحيطين الهندي والهادئ. فهي تقع في قلب جنوب آسيا، وسابع أكبر دولة من حيث المساحة وتحدها دول ذات أهمية سياسية وأمنية واقتصادية، (الصين، وباكستان، وميانمار وبنغلاديش، ونيبال) كما ولديها اطلالة بحرية على المحيط الهندي الذي يُعد من أهم الممرات التجارة البحرية العالمية، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية والسلع الاستراتيجية مما يمنحها القدرة على مراقبة وتأمين خطوط الملاحة البحرية، وجعلها لاعبًا محوريًا في أمن المحيط الهندي الى جانب امتلاكها شبكة من القواعد والموانئ البحرية التي تسهم في تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي في المحيط. وتحرص من خلال سياساتها الخارجية على ترسيخ نفوذها في هذه المنطقة، خاصة في مواجهة النفوذ الصيني المتزايد. (١)

٢. **المقوم السياسي:** النظام السياسي في الهند هو نظام ديمقراطي برلماني فيدرالي يتكون من ٢٨ ولاية و٨ أقاليم ولكل إقليم حكومة محلية مع وجود حكومة مركزية اتحادية تتولى شؤون الدولة ككل، ويكفل هذا النظام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، اما الدستور الذي اقر في ١٩٥٠ هو الوثيقة القانونية الأساسية التي تنظم النظام السياسي وتحدد السلطات وهو ما استطاع ان يحتوي جميع شرائح المجتمع المتنوعة في دولة واحدة واستطاع ان يحقق (٢):

١. اتباع نظام اتحادي قائم على حكم جمهوري بنمط برلماني للحفاظ على كيان الدولة.

٢. دور محايد للقوة المسلحة الهندية ولائه الوحيد للوطن دون الأحزاب ودوره الأساسي والوحيد القضايا الأمنية والاستراتيجية.

٣. خلق نظام سياسي واجتماعي من اجل المضي في عجلة التنمية.

٤. ضمان حرية التعبير والمساواة لكونه المرجع القانوني الأعلى.

ان التزام القيادة السياسية بالأنموذج الديمقراطي للحفاظ على وحدة الهند ومكوناتها وتبني نظام فيدرالي الذي يراعي التنوع من اجل السماح لأكبر قدر من المشاركة والمساعدة في ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها.

ويقوم النظام الفيدرالي على تقسيم السلطات بين المركز والولايات بموجب قوائم ثلاثة نص عليها الدستور وهي القائمة المركزية تتولى الامر المركزية التي تقوم بها الحكومة المركزية مثل الدفاع والشؤون الخارجية القائمة الولائية التي تختص بيها الولايات مثل الصحة والتعليم المحلي، القائمة المشتركة التي تشترك فيها الولايات والمركز مثل التعليم والصحة

وتعمل الهند سياسا على تنويع وتكثيف لعلاقاتها وشبكاتها الدبلوماسية من خلال عدة أساليب اقتصادية وامنية تجتمع من خلالها بالدولة والاقاليم المجاورة لها [٣].

١. **المقوم الدبلوماسي والثقافي:** تُعد من أهم أدوات القوة الناعمة التي توظفها الهند لتعزيز دورها الإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الدبلوماسي، تنتهج الهند سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ عدم الانحياز، والانفتاح على مختلف القوى الدولية مع التركيز على توطيد علاقاتها مع دول الجوار من خلال الحوار والتعاون الاقتصادي والمبادرات الإقليمية، كما تلعب دوراً نشطاً في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)(٤)، حيث تسعى إلى تعزيز مصالحها وبناء شراكات استراتيجية. (٥).

أما على المستوى الثقافي فتمتلك الهند تراثًا حضاريًا غنيًا ومتعدد الأبعاد يجمع بين الديانات والفنون واللغات والمعتقدات التي تمتد جذورها إلى آلاف السنين وتُعد السينما الهندية (بوليوود) من أبرز أدوات التأثير الثقافي، حيث تتمتع بانتشار واسع في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط كما تسهم اللغة الإنجليزية بوصفها لغة رسمية، في تعزيز التواصل الثقافي والدبلوماسي مع العالم وتروّج الهند أيضًا لفنونها التقليدية، مثل اليوغا والموسيقى، ضمن استراتيجية القوة الناعمة، ما يعزز من صورتها كدولة ذات نفوذ ثقافي وإنساني [٦]

٢. **المقوم الاقتصادي:** أصبحت القوة الاقتصادية تتفوق او تتساوى مع القوة العسكرية في مكونات الامن القومي ويعتمد التفوق الاقتصادي على وفرة الموارد الأولية والكوادر الفنية المتدربة والرخيصة والتقدم التكنولوجي والمساحة الجغرافية الواسعة والمتنوعة كل هذه العوامل تدفع الدول الى الهيمنة وهو ما يتميز به الاقتصاد الهندي، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥٧ ترليون دولار لسنة ٢٠٢٣ حسب إحصائية البنك الدولي (٧) ويعتبر الاقتصاد الهندي احد اهم ركائز صعود الهند اقليماً وشهد الاقتصاد الهندي تحولاً متسارعاً من النمط الزراعي الى الاقتصاد الصناعي وخدمي متطور، ويعد قطاع الخدمات هو الأكثر نمواً في العالم ويسهم حوالي ٦٠% من حجم الاقتصاد الهندي حيث يستوعب حوالي ٢٨% من القوة العاملة(٨) إضافة الى القطاعات الصناعة والإنتاج التكنولوجي والطبي الذي أسهمت في تطوير ودفع عجلة الاقتصاد الهندي نحو النمو والازدهار وما ساعد ذلك هو الدعم السياسي الذي قدمه رئيس الوزراء الهندي بسياسة (صنع في الهند) والغاية الأساسية من هذه المبادرة هي جعل الاقتصاد الهندي اكبر مستقبل لقطاع الاستثمارات الخارجية إضافة الى ذلك فأنها تعمل على إدارة الأنشطة الاقتصادية ودعمها وحماية المشارع الصغيرة من اجل الوصول الى اقتصاد متطور وتنموي ومتكيف في مواجه التحديات الخارجية (٩)، ففي عام ٢٠٢٢ حقق الاقتصاد الهندي نمواً مرتفع بلغ ١٣,٥% مقارنة بعام ٢٠٢١ مما جعلها ثالث اكبر اقتصاد في

قارة اسيا من بين الدول الأسرع نمو، نتيجة تركيزها على تطوير وتحديث قطاع الخدمات والصناعة والزراعي الى جانب تحديث بنيتها التحتية لكونها تمتلك أسواق داخلية ضخمة وتحديث بمتوسط وصل الى ١٥% من خلال البرنامج الحكومي وارادتها الطموحة في الانتقال الى اقتصاد السوق المفتوح الى جانب تنوع مصادر تمويلها دوليا مثل (البنك الدولي، بنك التطوير الاسيوي والبنك الياباني للتعاون الدولي)(١٠)

٣. **المقوم العسكري:** تصنف الهند من ضمن القوى الإقليمية الكبرى في قارة اسيا التي تطمح للقيام بدور عالمي في مجال الامن والدفاع اذ تمتلك رابع اقوى جيش في العالم حيث تمتلك قدرات عسكرية متقدمة ومتطورة ومحدثة بصورة مستمرة لمختلف صنوفها العسكرية نظراً الى حجم التهديدات الإقليمية والدولية التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية (١١) الى جانب امتلاكها السلاح النووي التي حصلت عليه في عام ١٩٧٤ عندما اجرت اول اختبار نووي تحت اسم (بوذا المبتسم) في فترة الرئيس (انديرا غاندي) وعملت على تطويره الى ان أصبحت قوة نووية رسمية في عام ١٩٩٨ في فترة الرئيس الوزراء الهندي (اتال فاجبايي) ونتيجة النمو الصيني ومحاولة هيمنتها على الساحة الإقليمية، عملت مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل دعم برنامجها النووي وتطويره حيث انجزت مجموعة من الاتفاقات والمشاريع الأمنية في المجال الأسلحة النووية ومن اجل تنويع مصادرها العسكرية ولم تكتفي في تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية انما تتعاون مع روسيا و(الكيان الصهيوني) وفرنسا و استوردت من روسيا وحدها حوالي ٥٨% من استيرادها في المجال العسكري (١٢) وبلغ ميزانيتها العسكرية ٧٣،٦٥٠ مليار دولار امريكي في عام ٢٠٢١ وتعد الثالثة على مستوى العالم على مستوى الانفاق العسكري من بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين(١٣) وتتكون القوات المسحة الهندية من فروع اصلية وفروع داعمة وتمثل الفروع الاصلية (١٤).

١. القوة البرية وتتكون من ١,٢ مليون جندي في الخدمة الفعلية ام الاحتياط فيبلغ عدد ٩٠٠ ألف جندي ولديها ٤٧٠٠ دبابة حديثة ومتطورة ومنها t-90 روسية الصنع ولديها أكثر من ٨٠٠٠ مدرعة الى جانب المدافع والصواريخ الاستراتيجية والتكتيكية المتطورة الاعتيادية والنووية.

٢. القوة الجوية ويبلغ عدد تعدادها حوالي ١٤٠ الف فرد وتعد القوة الجوية الهندية رابع اكبر قوة جوية على مستوى العالم من بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين ولها تفوق إقليمي واضح وتتنوع طائراتها بين طائرات الحربية المتطورة روسية وفرنسية الصنع وطائرات نقل عسكري إضافة الى المروحيات الروسية والأمريكية ومحلية الصنع الى جانب امتلاكها الى اسطول من الطائرات بدون طيار، إضافة الى امتلاكها لمضادات الطائرات والصواريخ محلية وروسية ومن الكيان الصهيوني واحدثها نظام s400 الذي احدث طفرة نوعية في أنظمة الدفاع الجوي روسي الصنع.

٣. القوة البحرية يبلغ تعدادها حوالي٦٧ ألف فرد وتمتلك عدد من حاملات الطائرات والفرقاطات والمدمرات والغواصات والسفن الحربية الحديثة والمتطورة وتعمل جزء منها بالطاقة النووي الى جانب الأسلحة المتطورة الاعتيادية والنووية. اما الفروع الداعمة فتتكون من قوات الصواريخ الاستراتيجية والحرس الوطني وقوات الاحتياط وقوات امن الحدود.

وفيما يخص قدرتها النووية فتمتلك ما يزيد عن ١٦٠ راس نووي حربي إضافة الى صواريخ العابرة للقارات التي تصل مداها الى ٥٠٠٠ كم وتعد الهند من أكبر منتجي الطاقة النووية في اسيا مع امتلاكها لمحطات نووية ومتطورة تكنولوجياً تعتمد على التكنولوجيا المحلية وتعمل على استغلال هذا الجانب في المجالات السلمية توليد الطاقة والطب، ولم تكتفي الهند في الاستيراد فقط انما عملت على تطوير وتحديث ترسانتها العسكرية والنووية محلياً استجابة الى برنامج صنع في الهند بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا [١٥]

٤. **المقوم التكنولوجي:** تعد الهند واحدة من الدول الرائدة والمتطورة في قطاع التكنولوجيا وتصنف ضمن افضل ١٠ دول في مجال الابتكار والتطور التكنولوجي على مستوى العالم، فقد استطاعت ان تحقق مكانة عالمية مرموقة في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والفضاء والطاقة النووية والتكنولوجيا العسكرية ويرجع سبب ذلك الى امتلاكها الى أعمدة اتصال قوية ومتطورة سلكياً ولاسلكياً ومنتشرة اغلب ارجاء الهند إضافة الى شبكة من الأقمار الصناعية والكابلات الضوئية عبر البحار الى جانب امتلاكها الى كادر البشري المتدرب وذي أجور منخفضة جداً مقارنة بالدول الأخرى، إضافة الى السعي الحثيث من قبل الحكومة الهندية في تطوير ودعم الشركة الهندية وتشجيعها على الانتشار اقليماً ولا سيما من خلال الاعفاء الضريبي على الشركات البرمجية، فعلى سبيل المثال شركة (sun) لديها مجمع تقني في مدينة (بنغالو) الذي يضم حوالي ٥٠٠٠ مبرمج وفني تم اعفاءه من دفع الضرائب لمدة ١٥ سنة الى جانب التسهيلات الإدارية والمالية (١٦) إضافة الى نسبة الانفاق الحكومي المرتفع على هذا القطاع التي قد تصل الى ١٤% من اجمالي الانفاق الحكومي لسنة ٢٠١٨ ومن اهم المجالات التي تشتهر فيها الهند (١٧):

أ. تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات (it): تعرف مدينة (بنغالو) بعاصمة البرمجيات في العالم ووادي السيليكون الهندي مقاربة لتسمية وادي السيلكون في الولايات المتحدة الامريكية وتمتلك كبرى شركات البرمجية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات على مستوى العالم وتعمل على تطوير التقنيات الحديثة ولاسيما في مجال الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

ب. **تكنولوجيا الفضاء:** تمتلك الهند منظمة البحوث الفضائية الهندية (isro) والذي يعد واحد من أكثر وكالات الفضائية تقدماً ونجحت في ارسال اول مهمة ناجحة الى المريخ في عام ٢٠١٤ الى جانب وصولها القطب الجنوبي من القمر في عام ٢٠٢٣ ورغبتها في ارسال رواد الفضاء لاكتشاف الشمس والمريخ.

ج. **تكنولوجيا النووية:** تعد واحد من أكبر الدول المنتجة للطاقة النووية في اسيا وتعمل على تطويرها بصورة مستمرة ولا سيما من خلال الجهود المحلية ومحاولة استثماره في مجال الطاقة الكهربائية والطب.

د. **التكنولوجيا الناشئة والرقمية:** تمتلك الاف الشركات الناشئة في مجالات متعددة ولاسيما المجال المالي والصحي والذكاء الاصطناعي إضافة الى تطويرها نظام التعامل الرقمي حيث تعد من أكبر مطوري ومستخدمي الدفع الرقمي الذي أسهم في احداث طفرة نوعية في التبادلات المالية،

٥. إضافة الى ذلك لديها مراكز بحثية متطورة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية لاسيما ان شركات عملاقة مثل جوجل ومايكروسوفت وابل وغيرها الكثير تمتلك مراكز بحثية ومعامل في الهند.

المحور الثاني: تحديات الدور الإقليمي الهندي

رغم ما تمتلكه الهند من مقومات متعددة تعزز من مكانتها الإقليمية، فإنها تواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تحد من فاعلية دورها الإقليمي ويمكن تلخيص هذه التحديات الى:

١. **التوترات الحدودية والنزاعات الجيوسياسية:** تُعد النزاعات الحدودية من أبرز التحديات الدور الإقليمي الهندي، ولاسيما مع جيرانها الأساسيين الصين وباكستان. ويعود الصراع الحدودي مع الصين حول مناطق مثل "لاداخ" ووادي "جالوان" والذي يمثل مصدرًا دائمًا للتوتر بين البلدين، وقد تتطور في بعض الأحيان إلى اشتباكات عسكرية مباشرة، كما حدث في عام ٢٠٢٠، كما وأن التوسع والنمو الصيني في المحيط الهندي، ضمن استراتيجية "عقد اللؤلؤ"، يُعد تحديًا استراتيجيًا لأمن الهند البحري والإقليمي[١٨] إضافة الى مبادرة الحزام اذ وقعت الصين اتفاقية استراتيجية مع باكستان في العام ٢٠١٥ والمعروف بالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان (cpec) اثار ذلك قلق الجانب الهندي خاصة وان هذا المشروع يتضمن بعض الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الباكستانية من إقليم كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان وهي (جلجيت، بالتستان) ولاشك ان نجاح هذا المشروع يساعد في تعميق التعاون الاقتصادي بين باكستان والصين ومن شأنه ان يخلق واقعا سياسيا وجيواقتصادية يعزز من الموقف الباكستاني في الصراع حول إقليم كشمير اما الصين فان موقفها هو في اطار سعيها لضمان أمن الطاقة كهدف استراتيجي محوري لتقليل اعتمادها على مضيق ملقا لنقل الطاقة والسعي لاكتشاف طريق بديل للتجارة الامنة في ظل التهديد المحتمل الذي يمثله وجود التحالف الرباعي بين (الهند، اليابان، استراليا، والولايات المتحدة الامريكية) في المحيطين الهادي والهندي الذي يحجم من طموحاتها لصالح الهند، فالهند تحرص على منع الصين من اكتساب نفوذ كبير في جوارها المباشر وتحد من توسعها في جنوب وشرق اسيا دفع ذلك الهند الى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى الصين باعتبارها منافساً استراتيجياً لها حيث تعتبر صعود الصين امراً مقلقاً ويهدد مكانتها الدولية وبدأت في إيجاد ثقل موازن للصين في المنطقة فاتجهت لتوثيق علاقاتها مع الهند ومنها تعزيز التعاون الدفاعي بينهما وزيادة التدريبات البحرية المشتركة يتدرج ذلك في اطار تلاقي الاستراتيجية الامريكية لتحجيم الصين الصاعدة مع المساعي الهندية لتقليل التهديد المحتمل الذي تستشعر من مبادرة الحزام والطريق واستراتيجية عقدة اللؤلؤ اذ عملت على تعزيز قدرات المراقبة من جزر (اندامان ونيكوبان) القريبة من مضيق ملقا إضافة الى قيام الولايات المتحدة الامريكية في دعم الدور الهندي في ديسمبر ٢٠١٧ في حفظ أمن المحيط الهندي كجزء من استراتيجيتها للأمن القومي معلنة بظهور الهند كقوة كبرى وشريك استراتيجي ودفاعي اذ ساعد ذلك الهند في ان تلعب دوراً اساسياً في المحيطين الهندي والهادي وسعت الولايات المتحدة ايضاً الى زيادة التعاون الى جانب الهند مع استراليا واليابان وذلك ضمن استراتيجيتها المنطقة الحرة والمفتوحة للمحيطين الهندي والهادي (foips) التي أعلنتها الإدارة الامريكية في العام ٢٠١٧ والتي تتضمن التنسيق والتعاون مع دول منطقة المحيط الهندي للرد على تزايد عسكرة بحر الصين الجنوبي[١٩] إضافة الى خشيت الهند من تطور التعاون الصيني

مع باكستان إثر الخلافات الحدودية سوف يؤدي هذا التعاون الى تهديد امنها القومي لاسيما إذا كان هذا التعاون استراتيجي نووي لذلك ترى الهند ان لابد لها من الصراع مع هذه الدولتين على النفوذ والادوار الإقليمية في المنطقة اذ تجد الهند في القوتين البحرية الصينية والباكستانية تحدي كبير اذ استطاعت القوة البحرية الباكستانية تحقيق خطوات مهمه في تطوير قدراتها البحرية والبحرية الصينية أيضا في نمو وتطور مستمر يجعل من سيطرتها على المحيط الهندي امرا ممكن إضافة الى تخوف الهند من زيادة التعاون الصيني مع دول جنوب اسيا ومنها وسريلانكا والمالديف وما تمنحه هذه الدول من تسهيلات للبحرية الصينية في موانئ سريلانكا لأهمية هذه الموانئ بالنسبة للصين عند توجهها الى باكستان وبنغلادش اما المالديف اقامت علاقات مع الصين بعد افتتاح السفارة الصينية في عاصمتها ماليه عام ٢٠١١ وقعت المالديف اتفاق التجارة الحرة مع الصين وابتعدت عن الهند بعد ازمة المالديف بين رئيسها (عبدالله يمين) والمحكمة العليا في البلاد اذ أصدرت قرارا للأفراج عن تسعة من أعضاء المعارضة وعارض الرئيس قرار المحكمة واعتقل رئيسها وجدت الهند نفسها في هذه التطورات طرفا بعد ان طلب منها زعيم المعارضة التدخل وان تعيد الأمور الى طبيعتها في البلاد كان رد الرئيس ان حذر الهند من اتخاذ أي إجراءات وابعاد النفوذ الهندي عن البلاد وكان تقرب البلاد من الصين ردا على التدخل الهندي في شؤونها الداخلية وبداءة مخاوف الصين تتصاعد من هذا التقارب بعد اغراق ثلاث سفن حربية هندية لاسيما وان الهند ترى نفسها القوى العظمى في منطقة جنوب اسيا وتعتبر نفسها المسير لجميع شؤون هذه المنطقة. (٢٠)

٢. **ضعف التكامل الإقليمي في جنوب آسيا:** رغم أن الهند تُعد القوة الأكبر في منطقة جنوب آسيا إلا أن التكامل الإقليمي في هذه المنطقة لا يزال ضعيفًا مقارنة بمناطق أخرى مثل أوروبا أو جنوب شرق آسيا. ويعود سبب ذلك الى:

أ. الانقسامات السياسية بين دول المنطقة.

ب. غياب الثقة بين الهند وبعض جيرانها (خصوصًا باكستان والصين)

ج. ضعف فعالية المنظمات الإقليمية مثل SAARC) التي تشهد جمودًا شبه دائم

د. خشية بعض الدول الصغيرة من الهيمنة الهندية على القرار الإقليمي

كل هذه العوامل تعيق قدرة الهند على قيادة منطقة جنوب آسيا كمجموعة متكاملة.

٣. **التحديات الداخلية:** تواجه الهند تحديات داخلية تؤثر بشكل مباشر على دورها الإقليمي، من بينه (٢١):

أ. الصراعات العرقية والطائفية، خصوصًا في ظل تصاعد التوترات بين الهندوس والمسلمين، ما قد يُضعف من صورتها كدولة ديمقراطية منفتحة.

ب. الحركات الانفصالية في بعض الولايات مثل كشمير والشمال الشرقي.

ج. على الرغم من النمو الاقتصادي الهائل الا انها تواجه تحديات اقتصادية متعددة ومنها مشكلات الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي بين الطبقات وتدني مستويات التعليم والرعاية الصحية بين الريف والمدينة، التي تُشكل ضغوطًا على الحكومة وتجعل من الصعب التركيز على السياسات الخارجية.

د. مشكلة الفساد التي تؤثر سلبا في نجاح الإصلاح في الهند اذ أصبحت من المشاكل الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الهندي ويأخذ هذا الفساد اشكال عدة كالرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي وغيرها إثر ذلك أيضا على جذب الاستثمارات الأجنبية.

هـ. الكثافة السكانية الهائلة فعلى الرغم من الفوائد الإيجابية التي توفرها الكثافة السكانية الا انها في المقابل عبئ على الدولة ولاسيما تكثيف جهودها في سد الاحتياجات الداخلية وتوفير خدماتهم ولا سيما احتوائها على مناطق فقيرة ومعدمة هذا مما يؤدي الى اضعاف تركيزها على الخارج.

و. التحديات المناخية تعاني الهند من ندرة في الموارد المائية وارتفاع نسبة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة الامر الذي يشغل الدولة في قضايا داخلية غير التوجه الخارجي.

كل هذه التحديات الداخلية تحدّ من موارد الهند المخصصة للنفوذ الخارجي، وتُضعف من جاذبيتها في أعين شركائها الإقليميين.

٤. **المنافسة الإقليمية والدولية:** تعد دولة الهند من أكبر القوى في جنوب اسيا ولها نفوذ وسلطة على دول الجوار تمتد من النيبال شمالا الى جزر المالديف جنوبا الا ان المنطقة تشهد تطورات تتعدى النفوذ الهندي وتشهد المنطقة تنافسًا متزايدًا بين القوى الإقليمية والدولية ومن أبرز هذه الدول:

ا. الصين وتمثل أكبر تهديد للدور الهندي الإقليمي اذ تسعى الصين الى قيادة النظام الدولي الى جانب الولايات المتحدة الامريكية، وان سيطرتها ومد نفوذها الإقليمي امر حتمي وضروري من اجل تحقيق غاياتها العالمية حيث تمارس دورها الإقليمي عبر مشاريعها الكبرى مثل "الحزام والطريق"، ولنفوذ المتزايد في دول الجوار الهندي منه خلال التعاون الأمني والاقتصادي والدبلوماسي. (٢٢)

ب. الولايات المتحدة الامريكية فعلى الرغم من تحالفها المتزايد مع الهند، إلا أن لها أجندات خاصة قد لا تتوافق دائمًا مع المصالح الهندية في المنطقة.

ج. الدور التركي والخليجي المتنامي في بعض الدول الإسلامية في آسيا، مما قد يؤثر على توازنات النفوذ الثقافي والسياسي في المنطقة.

د. كما أن بعض دول الجوار الصغرى تحاول الموازنة بين الهند والصين لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ما يحدّ من قدرة الهند على بناء تحالفات مستقرة. (٢٣)

المحور الثالث: الدور الإقليمي الهندي

تعد الهند من الدول الإقليمية الصاعدة وذات طموحات عالمية نظرا للمميزات التي تمتلكها والتي تؤهلها للحصول على مكانة مرموقة في الساحة الإقليمية والدولية، وفي ظل التغييرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية بصورة عامة والإقليمية بصورة خاصة دفعت الهند نفسها الى لعب دور رئيسي في منطقة ولا سيما جنوب شرق اسيا والمحيطين الهندي والهادي، وتمارس هذا الدور من خلال مجموعة من الوسائل والقدرات الصلبة والناعمة، من اجل مواجهة التحديات وبسط نفوذها في المنطقة.

أ. علاقاتها مع دول الجوار: تلعب السياسة الخارجية الهندية دوراً مركزياً في صياغة ملامح دورها الإقليمي، إذ تسعى إلى ترسيخ نفوذها في جنوب آسيا من خلال مبدأ "الجوار أولاً (Neighborhood First Policy)"، الذي أطلقته حكومة (ناريندرا مودي) عام ٢٠١٤. حيث ترتكز هذه السياسة على تقوية العلاقات مع الدول المجاورة مثل (نيبال، بوتان، بنغلاديش، وسريلانكا) عبر مشاريع البنية التحتية، والتعاون التجاري، ودعم الاستقرار السياسي وفي المقابل، تواجه الهند تحديات في علاقاتها مع باكستان بسبب النزاع المستمر حول كشمير، ومع الصين بسبب التوترات الحدودية في (لاداخ)، ما يفرض على السياسة الهندية تبني توازن دقيق بين الانخراط البنّاء والاستعداد للمواجهة [٢٤].

ب. علاقاتها مع المنظمات الإقليمية: تسعى الهند إلى توسيع نفوذها من خلال الانخراط النشط في المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، فعلى الرغم من الجمود النسبي الذي تشهده هذه المنظمة بسبب التوترات الهندية–الباكستانية. بالمقابل، تولي الهند أهمية أكبر لمبادرات بديلة مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات التي تشمل دولًا تطل على خليج البنغال وتُعد منصة مناسبة لتجاوز الخلافات داخل SAARC، كما وتنشط في التعاون مع (منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تضم قوى إقليمية كبرى مثل الصين وروسيا، مما يعزز حضورها في آسيا الوسطى وتسعى كذلك لتعزيز مشاركتها في تحالفات اقتصادية وأمنية مثل مجموعة، (QUAD)بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، أستراليا، واليابان لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ [٢٥] كما هي عضو في منظمة بريكس التي تم تأسيسيها في ٢٠٠٩ وتحتوي على كل من روسيا والصين والبرازيل وجنوب افريقيا وتسعى الى تحقيق وخلق التعاون بين دول المجموعة من اجل كسر النظام المركزي ومحاولة خلق نظام متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الامريكية من النظام الحالي [٢٦]

ج. دورها في القضايا الإقليمية: تضطلع الهند بدور فاعل في معالجة عدد من القضايا الإقليمية، أهمها أمن المحيط الهندي، إذ تسعى إلى تأمين طرق التجارة وحماية مصالحها من التمدد الصيني المتزايد في المنطقة لمواجهة سياسة "عقد اللؤلؤ" لكونها تمثل تهديد مباشر على مصالحها القومية وتعمل من خلال مبادرات (SAGAR) على تعزيز التعاون البحري مع دول الجوار ودعم القدرات الدفاعية لديها، كما تسهم الهند في جهود مكافحة الإرهاب، خاصة في دول جنوب آسيا، مستفيدة من خبرتها الطويلة في مواجهة الجماعات المتطرفة. وتلعب كذلك دوراً في التصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة مثل نيبال أثناء الزلازل وسريلانكا أثناء الأزمات الاقتصادية [٢٧].

د. علاقاتها مع الصين وباكستان: تفرض علاقات الهند مع كل من الصين وباكستان أبعاداً أمنية واستراتيجية معقدة. من جهة، تخوض الهند وباكستان نزاعًا تاريخيًا حول إقليم كشمير، أدى إلى ثلاث حروب ومواجهات مستمرة، ما يجعل العلاقة بين البلدين محفوفة بالتوترات الدائمة. وعلى الرغم من محاولات الحوار، إلا أن غياب الثقة يقيد فرص التعاون الثنائي اما مع الصين، فالصراع يتخذ أبعادًا

أوسع، ليس فقط بسبب النزاعات الحدودية (مثل مواجهات وادي جالوان ٢٠٢٠) ولكن أيضًا نتيجة التنافس الجيوسياسية والاقتصادي في آسيا حيث تسعى لموازنة النفوذ الصيني من خلال تحالفاتها الجديدة، مثل التعاون مع الدول الغربية ضمن إطار "الهند والمحيط الهادئ الحر والمفتوح"، فضلاً عن تعزيز تحالفاتها العسكرية والاقتصادية مع خصوم الصين الإقليميين [٢٨]

الخاتمة:

باتت الهند تحتل مكاناً وموقعاً متميزاً في خارطة التفاعلات الإقليمية في منطقة جنوب اسيا، مدفوعة برغبتها في تعزيز نفوذها الإقليمي في جنوب آسيا وما وراءها. و أن الدور الإقليمي الهندي ليس مجرد انعكاس لقوتها الصلبة والناعمة، بل هو نتاج توازن دقيق بين طموحاتها كقوة صاعدة وبين تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة به، فعلى الرغم من امتلاكها مقومات القوة لتعزيز دورها، مثل الاقتصاد المتنامي، القدرات التكنولوجية، والثقل السكاني، والموقع الاستراتيجي الا انها في الوقت نفسه تصطدم بجملة من التحديات التي تحد من دورها الإقليمي وتتنوع هذه التحديات بين ما داخلي وخارجية إقليمي كالنزاعات الحدودية والمنافسة الإقليمية مع الصين و التغيرات المناخية، التوترات المجتمعية الداخلية.

ويمكن القول إن الدور الإقليمي الهندي مرشح لمزيد من التنامي في السنوات القادمة، لا سيما في ظل سعيها المستمر لتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، والانخراط الفعّال في ترتيبات إقليمية ودولية متعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن تعظيم هذا الدور يتطلب معالجة عدد من الإشكاليات الداخلية والخارجية عبر رؤية استراتيجية متوازنة وشاملة.

التوصيات:

ومن خلال ما سبق نذكر اهم التوصيات التي يجب على صانع القرار الهندي التركيز عليها في المستقبل من اجل تنمية الدور الإقليمي ولعب دور محوري في جنوب اسيا ومن أهمها:

١. اصلاح المشاكل والنزاعات الداخلية ومعالجة حالة التخلف والفقر.

٢. تنويع ودعم الشراكات الإقليمي والدولية وتخفيف من حدة الصراعات والمنافسة مع الدول المجاورة واستخدام أسلوب الحوار في حل مشاكلها مع الدول الإقليمية.

٣. إعادة النظر في علاقاتها مع الصين من محور تهديد الى محور مصلحة ومنفعة لكون الصين لديها أذرع طويلة في مقومات الدولة القوة ولاسيما الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا وعدم دخولها في خضم التنافس الأمريكي الصيني.

٤. تكثيف دور القوة الناعمة في تعاملاتها الإقليمية والدولية ولاسيما الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والاعلام والمساعدات الخارجية.

٥. محاولة إدراك والاستعداد للمخاطر والتحديات الدولية والإقليمي التي تشهدها لساحة الدولية من خلال تبني سياسات استباقية لمواجهة هذه التحديات.

الهوامش:

(١) غيث زيدان محمد، العلاقات الهندية الصينية المعاصرة وتأثيرها على التوازنات الإقليمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٤، ص ٩

(٢) سليم كاطع علي، العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٩، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠٢٢، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) لجين مصطفى اسماعيل، الشراكة الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في اسيا نماذج مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص ١٣٦.

(٤) SAARC، منظمة حكومية دولية واتحاد جيو سياسي وتضم كلاً من الهند، أفغانستان، باكستان، بنغلادش، جزر المالديف، بوتان، سيرلانكا ونيبال تأسست في ١٩٨١ ومقرها النيبال.

(5) Sachdeva, Gulshan. "India's Soft Power and Its Role in Regional Integration in South Asia." In India's Contemporary Foreign Policy, edited by Sumit Ganguly, Routledge, 2020, p56.

(٦) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبدالله، العبيكان، السعودية، ط١، ٢٠١٦، ص٤٠-٤١. وينظر، غيث زيدان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-١٥.

(٧) مجموعة البنك الدولي، ومتاح على الموقع الكتروني للمجموعة واخر مراجعة في، ٢٠٢٥/٤/١٠.
https://data.albankaldawli.org/country/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٧%٩D%٨٦%٩D%٨AF

(٨) غيث زيدان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٩) منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية _دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنا ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦ ص ٢٢١.

(١٠) خالد فهمي، تصاعد الدور الهندي في القارة الاسيوية، مجلة افاق اسيوية، العدد ١١، مصر، ٢٠٢٣، ص ٩٨.

(١١) جوزيف ناي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(١٢) ديمتر روذرموند، الهند نهضة عماق اسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠٠٨ ص١٠٥-١١٣.

(١٣) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدد الدور الهندي الدولي الفرص والتحديات، المجلد ١ العدد ٢٧-٢٨، مجلة حمورابي، ٢٠١٨، ص ١٠٣-١٠٤.

(١٤) غيث زيدان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٣٠.

(١٥) هانس م. كريستنسن، القوة النووية الهندية، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠١٨، ص ٣٢٢.

(١٦) دوج دي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياته على الامن في منطقة جنوب اسيا، جامعة ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٧١-١٧٢.

(١٧) غيث زيدان محمد خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨-٣٠.

(١٨) منى هاني محمد، مسار العلاقات الصينية بعد عام ٢٠١٣: الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٤، العراق، ٢٠٢٢، ٣٥-٣٦.

(١٩) نانسي احمد حامد، أثر المحددين الصيني والإيراني على العلاقات الامريكية الهندية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٨، العدد ٤، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢٤، ٩٧-٩٨.

(٢٠) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار وهران للنشر والطباعة، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٦٢.

(٢١) وفاء لطفي، القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٢٢) ياسر خالد عبد، التنافس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وافاقه المستقبلية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠٢٠، ص١١٤-١٢٧.

(٢٣) منى هاني محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٣٩.

(٢٤) وفاء لطفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠-٢٤٢

(٢٥) ستار جبار كلاب، التجربة الهندية، أكبر ديمقراطية في العالم، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ١٥٦. وعلاء عبد الوهاب عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٣.

(٢٦) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٤١.

(27) INS SUNAYNA (IOS SAGAR) ARRIVES IN MOZAMBIQUE UNDER SAGAR MISSION TO STRENGTHEN MARITIME TIES, www.pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=2122722&utm_source=chatgpt.com

(٢٨) أسماء بن أمشير، السياسة الصينية في اسيا ومستقبل السياسات الجيوسياسية، من كتاب الثقل الاسيوي في السياسات الدولية، محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ١٧٩.

المصادر:

١) غيث زيدان محمد، العلاقات الهندية الصينية المعاصرة وتأثيرها على التوازنات الإقليمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠.

٢) سليم كاطع علي، العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٩، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٢.

٣) لجين مصطفى اسماعيل، الشراكة الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في اسيا نماذج مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢١.

٤) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله، العبيكان، السعودية، ط١، ٢٠١٦.

٥) مجموعة البنك الدولي، ومتاح على الموقع الكتروني للمجموعة واخر مراجعة في، ٢٠٢٥/٤/١٠ https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

٦) منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية _دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنا 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦.

٧) خالد فهمي، تصاعد الدور الهندي في القارة الاسيوية، مجلة افاق اسيوية، العدد 11، مصر، 2023.
٨) ديمتر روذرموند، الهند نهضة عماق اسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2008.
٩) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدد الدور الهندي الدولي الفرص والتحديات، المجلد ١ العدد ٢٧-٢٨، مجلة حمورابي، 2018.
١٠) هانس م. كريستنسن، القوة النووية الهندية، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠١٨.
١١) دوج دي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياته على الامن في منطقة جنوب اسيا، جامعة ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.
١٢) منى هاني محمد، مسار العلاقات الصينية بعد عام 2013: الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٤، العراق، ٢٠٢٢.
١٣) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار وهران للنشر والطباعة، الجزائر، ٢٠١٨.
١٤) وفاء لطفي، القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣.
١٥) ياسر خالد عبد، التنافس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وافاقه المستقبلية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، العراق، ٢٠٢٠.
١٦) ستار جبار كلاب، التجربة الهندية، أكبر ديمقراطية في العالم، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.
١٧) نانسي احمد حامد، إثر المحددين الصيني والإيراني على العلاقات الامريكية الهندية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٨، العدد ٤، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢٤.
١٨) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.
١٩) أسماء بن أمشير، السياسة الصينية في اسيا ومستقبل السياسات الجيوسياسية، من كتاب الثقل الاسيوي في السياسات الدولية، محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.
20) Sachdeva, Gulshan. "India's Soft Power and Its Role in Regional Integration in South Asia." In India's Contemporary Foreign Policy, edited by Sumit Ganguly, Routledge, 2020, p56.
INS SUNAYNA (IOS SAGAR) ARRIVES IN MOZAMBIQUE UNDER SAGAR MISSION TO STRENGTHEN MARITIME TIES, www.pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=2122722&utm_source=chatgpt.com